

النتائج والتوصيات

توصل الباحث من خلال دراسة وتحليل التقارير المالية الختامية لمصارف العينة للفترة محل الدراسة ، وبناءً على نتائج التحليل الإحصائي علي بيانات الدراسة المتاحة واختبار فرضيات الدراسة إلى النتائج والتوصيات التالية :

النتائج :

1- تميزت التقارير المالية للمصارف العاملة في السودان بعد تطبيق معيار العرض والإفصاح العام الإسلامي بتوحيد طرق عرض بياناتها و إتاحتها لدرجة كبيرة من الإفصاح والشفافية عبر معلومات وبيانات مالية كافية لمستخدميها مقارنة بتقارير ما قبل التطبيق التي تميزت بتعدد وتنوع معايير العرض والإفصاح .

2- المصارف العاملة في السودان ومن خلال عينة الدراسة المختارة لم تبلغ درجة التطبيق الكامل لمعيار العرض والإفصاح العام الإسلامي ، حيث بلغ متوسط التطبيق للفترات من 1998 - 2001 ما بين 50% - 59% .

3- هناك تقدم طفيف متدرج لمستوى تطبيق المعيار للمصارف العاملة في السودان من خلال عينة الدراسة من عام 1998 - 2001 .

4- من خلال الدراسة اتضح أن مستوى إيفاء المصارف العاملة بالسودان بمتطلبات الإفصاح العام في القوائم المالية طبقاً للمعيار ضعيف جداً .

5- تبين الدراسة إغفال كثير من المصارف العاملة في السودان لاعداد بعض القوائم المالية الأساسية كقائمي التدفقات النقدية ، والاستثمارات المقيدة ، مما لا يتماشى ومتطلبات معيار العرض والإفصاح العام الإسلامي لأن القوائم المالية مكتملة لبعضها البعض .

6- عدم إفصاح مصارف العينة عن فقرات أساسية لبعض متطلبات المعيار مثل معلومات القيود الإشرافية الاستثنائية ، مبالغ الكسب أو الصرف المخالف للشريعة ، معلومات تركيز مخاطر موجودات المصرف في أحد العملاء ، ومعلومات العمليات مع الأطراف ذوي العلاقة... الخ وإغفال مثل هذه المعلومات الأساسية لا يتيح معلومات مفيدة لمستخدمي التقارير المالية .

- 7- يعتمد تطبيق معيار العرض والإفصاح العام الإسلامي علي تجاوب وقناعة المراجع الخارجي للمصرف ، ولا تلعب إدارات المصارف العاملة في السودان أي دور لمراقبة مستوى تطبيق المعيار ، وهذه النتيجة منعكسة تماماً في تفاوت مستويات التطبيق بين مصرف و آخر .
- 8- دور بنك السودان باعتباره الجهة المشرفة علي المصارف العاملة في السودان انحصر فقط في توجيهه لهذه المصارف بتطبيق المعيار دون خلق أي آلية لمتابعة واختبار مستوى التطبيق في هذه المصارف وتطويره من عام إلى آخر .
- 9- اقتصر دور هيئة المحاسبة والمراجعة للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية - البحرين - علي إصدار المعيار وتسويقه دون أن تكون لها آلية لمتابعة مستويات تطبيقه ومعرفة مشاكل التطبيق وتحديد متطلبات تطوير هذا المعيار .
- 10- من خلال الدراسة اتضح أن المصارف العاملة في السودان تقوم بتأخير نشر التقارير المالية الختامية للمستخدمين بعد قفل الحسابات الختامية لفترات تتجاوز الـ 3 اشهر ، مما يفقد بيانات ومعلومات هذه التقارير خاصة الملاءمة نتيجة لتقدمها في وقت غير مناسب مما يؤثر سلباً علي قرارات المستخدمين لها المرتبطة بتكوين تنبؤات عن نتائج الأحداث الحاضرة والمستقبلية أو تأكيد أو تصحيح التوقعات السابقة .
- 11- يمكن للمصارف العاملة في السودان وحسب بيئتها وثقافتها المصرفية المستمدة من الشريعة الإسلامية والملائمة لتطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية ، أن تلعب دوراً في إعداد وتصميم نظام محاسبي موحد يصلح أن يكون نموذجاً لكافة المصارف الإسلامية في العالم يستوعب المعالجات المحاسبية المختلفة للأحداث والعمليات المالية ويعالج مشاكل التطبيق .

التوصيات :

علي ضوء نتائج البحث وفروضه يوصي الباحث بما يلي :

- 1- أهمية التدريب المستمر ورفع مهارات معدي التقارير المالية لتطبيق معيار العرض والإفصاح الإسلامي .
- 2- تدريب وتأهيل المراجعين الخارجيين للمصارف العاملة في السودان علي تطبيق متطلبات لمعيار بكفاءة ، باعتبارهم أطرافاً محايدة بين إدارات هذه المصارف والمساهمين ومستخدمي التقارير المالية .
- 3- علي إدارات المصارف العاملة في السودان متابعة مستويات تطبيق المعيار علي تقاريرهم المالية وصولاً للتطبيق الكامل للمعيار .
- 4- أهمية خلق موازنة بين النظم المحاسبية للمصارف العاملة في السودان والمعايير المحاسبية الإسلامية تسهيلاً للتطبيق الأمثل .
- 5- أهمية تصميم و إعداد نظام محاسبي موحد للمصارف العاملة في السودان وفقاً لمتطلبات معيار العرض والإفصاح الإسلامي حلاً لمشاكل التطبيق وتوحيداً للمعالجات المحاسبية للعمليات والأحداث المالية .
- 6- ضرورة إيفاء المصارف العاملة في السودان بمتطلبات الإفصاح للبنود ذات الأهمية النسبية لإتاحة معلومات مفيدة لمستخدمي التقارير المالية لاتخاذ القرارات .
- 7- علي بنك السودان خلق آلية لمتابعة مستويات تطبيق المصارف العاملة في السودان لمعيار العرض والإفصاح الإسلامي ومعالجة سلبيات التطبيق ، ومتابعة المراجعين الخارجيين .
- 8- أهمية متابعة بنك السودان للمصارف العاملة في السودان بإصدار ونشر تقاريرها المالية الختامية بعد قفل الحسابات الختامية في فترة زمنية مناسبة وملائمة للمستخدمين .
- 9- أن تقوم هيئة المحاسبة والمراجعة للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية - البحرين - بخلق آلية لمتابعة مستويات تطبيق معيار العرض والإفصاح وإخضاعه للتطوير المستمر

من خلال تحسين عملية العرض والإفصاح وفقاً لاحتياجات مستخدمي التقارير المالية

10- أهمية وجود آلية مشتركة بين هيئة المحاسبة والمراجعة للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية ، وبنك السودان ، ومجالس المحاسبين والمراجعين القانونيين بالسودان ، وإدارات المصارف المتابعة تطبيق المصارف العاملة في السودان لمعيار العرض والإفصاح الإسلامي ومعالجة مشاكل التطبيق وتطوير المعيار ليستوعب كافة المعالجات المحاسبية

11- علي المصارف العاملة في السودان الاهتمام بتطبيق سياسات التنضيق الحكومي لتأثيرها الإيجابي علي رفع كفاءة المصارف من خلال توفير معلومات تعكس القيم الجارية لموجوداتها .

12- أهمية المتابعة المستمرة من بنك السودان للمصارف العاملة في السودان لترجمة متطلبات وأهداف معيار العرض والإفصاح الإسلامي من خلال توحيد مصطلحات المعيار والنظم المحاسبية للمصارف وحث إدارات المصارف لاعداد بيانات التقارير المالية الداخلية وفقاً لمتطلبات المعيار .